د. عمّار عثماني - المركز الجامعي غيليزان- الجزائر

الحجّة النبويّة في قضية القديم والحديث
كتاب «البديع» لابن المعتز أنموذجا

ملخص

يحاول هذا المقال الوقوف عند أهمية حضور الحجة النبوية في قضية الصراع الذي دار بين المتقدمين والمحدثين في مسيرة النقد العربي، ونختار من موضوعات هذا الصراع، فيما يسمى بقضية « البديع»، التي دار رحاها في القرن الثالث الهجري، وكان من علماء العربية الذين دخلوا الصراع، عبد الله ابن المعتز، الذي أنصف المتقدمين وأبطل زعم المحدثين، مما دفعه إلى تأليف كتاب، ساهم بشكل مباشر في توضيح معالم هذه القضية، وحمل عنوانه رأس القضية التي فرضت الجدل بين المتخاصمين، وهو كتاب «البديع».

Abstract

This article tries to stand on the importance of the presence of the argument prophetic in the case of conflict between the applicants and modernists in the march of the Arab Monetary and choose from the topics of this conflict, the so-called issue of «magnificent», which Dar fought in the third century AH, was of Arab scientists who have entered the conflict Abdullah Ibn Motaz, who did justice to the applicants and invalidated the alleged modernists, prompting him to write a book, directly contributed to the clarification of the features of this case, and the address of the head carrying case, which imposed a debate between two disputing parties, a book «magnificent».

يحاول هذا المقال إبراز أهمية الحجّة النبوية ودرجة حضورها في الصراع النقدي البديعي، مما أهلها لأن تطرح جملة الاستفسارات التي تخص الموضوع، في علاقة الحديث النبوي بمسيرة النقد الأدبي والبلاغي عند العرب، وكيف حضرت الحجة النبوية في توفير الدليل والحجة والبرهان بين القدماء والمحدثين في العصر العباسي الثاني.

وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات، ينبغي أولا الوقوف عند الدلالات اللغوية والاصطلاحية لما يسمى بالحجة تارة والشاهد تارة أخرى، لما للكلمتين من علاقة حميمية، بحكم أنّ الصراع النقدي ارتبط بشكل مباشر بالحجة والبرهان.

"الحجة" بين المدلول اللغوي والاصطلاحي

وورد الجذر اللغوي (ح.ج.ج) في التراث العربي، وتناوله أصحاب المعاجم، فقد ورد في أساس البلاغة " حاج خصمه فحجّه، وفلان خصمه محجوج"(1)، ومعنى محجوج أي مغلوب.

والحجّة في لسان العرب ما دفع به الخصم، إذ ترى ابن منظور يقول:" فالحجة ما دفع به الخصم، ورجل محجاج أي جدل، والتحاج التخاصم، واحتج بالشيء اتخذه حجة"(2)

ولم يخرج معنى الحجة عن المجادلة والاحتجاج، واستعملت الحجة دليلا على الرأي المرغوب إثباته، حيث يقولون: " غلبه بالحجة أو حاجة محاجّة، وحجاجا جادله، واحتج عليه، أقام عليه الحجة، وعارضه مستنكرا فعله، وتحاجّوا: تجادلوا والحجة الدليل والبرهان"(3)

والخلاف الحاصل حول قضية القديم والحديث أحوج عند أصحابه لاستعمال البرهان والدليل، من أجل إسكات خصومهم في قضية " البديع"، التي كانت إحدى القضايا النقدية الكبرى التي تطور حولها مسار الدرس البلاغي.

ولهذا استقر مصطلح " الحجة" عند العلماء بما يعني الاحتجاج المطلق، باعتباره أدواة مهمة، والبحث عن الحجة أو الشاهد من المهام الكبرى ذات الفائدة العظيمة لتقعيد المسائل العلمية، في النحو والبلاغة والنقد.

ووردت الحجة في لسان العرب بمعنى: « الدليل، والبرهان»، قيل سميت حجة؛ لأنّها تحجّ، أي «تقصد»(4).

وجاءت الكلمة بمعنى الحقّ المطلوب في معجم مقاييس اللغة، قال ابن فارس: " ممكن أن تكون الحجة مشتقة من هذا؛ لأنها تقصد أو بها الحق المطلوب "(5)

وتحمل هذه اللفظة - أي الحجّة - معاني أخرى، فقد حملت في لسان العرب معاني البرهان، والفرقان، والسلطان، وكانت الحجة أيضا بمعنى البيان.

التعريف الاصطلاحي لمصطلح حجّة

ارتبط مفهوم مصطلح الحجّة عند العلماء بالجدل والحجاج، حيث يربطها الجرجاني في التعريفات بما دلّ على صحة الدعوى، وتكون الحجة بمثابة الدليل الواحد والقاطع في إثبات المسائل والردّ على الخصوم(6).

ويرى الجويني أنّ الحجة تقترب معنى من مصطلحات أخرى في عرف العلماء، على غرار البرهان والعلامة والدلالة، والدليل، والدال والبيّنة، والبيان(7)

ووردت الحجة في القرآن الكريم في سبعة عشر موضعا، ووصفت بالبلاغة في قوله تعالى: (قل فللّه الحجّة البالغة)، كما وُصفت بالدحوض، في قوله تعالى: (حجّتهم داحضة) أي: باطلة.

وهذا يعني أنّ الحجة وردت في القرآن الكريم على نوعين: الحجة العقلية، وهي التي تكون البالغة، والموصوفة بالبلاغة، ونوع آخر يتمثل في الحجة الاحتيالية أي الدحضة، والتي مثلها اللّه بحكاية حجة إبليس في عدم السجود لآدم: (قال أنا خير منه خلقتني من نّار وخلقته من طين).

ومن هذا المنطلق راحوا يعرفون الحجة على أنها دفع المرء خصمه بحجّة أو شبهة(8).

والحجة في نظر عبد القاهر الجرجاني تفصل بين الحق والباطل، يقول فيما بيانه: " أنّ للحجة حكم النور؛ في أنك تفصل بها بين الحق والباطل"(9).

صورة تدوين الحديث وأهمية الاحتجاج به

وفي القرن الثالث الهجري حينما رسخت أقدام الحكومة العباسية وخلت ساحة الخلافة من الأمويين والهاشميين، واستتب الأمن والسلام في البلاد بعد أيام من

الفوضى والاضطراب، هبّ أئمة الحديث من جديد وشمروا عن ساق الجدّ في قطع المسافات، وقرروا القضاء على اتجاه تقسيم العلم حسب الوطن والإقليم فاستخدم ملوك العلم وسائل السفر الممكنة لغزو الأرض علميا من خرسان إلى المغرب الأقصى، فتهيأ الجو لتقسيم العلم العادل، وهكذا وصل المحدثون بسخائهم العلمي بين أرجاء الشرق والغرب(10).

وعرف القرن الثاني الهجري تدوين بعض الكتب، ولكن عمل التدوين كحركة ومهمة بدأ في القرن الثالث، فقام أئمة الحديث بتدوين الفنّ بطرق مختلفة، فقد جمع البعض الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة جميعا، والبعض اكتفى بالأحاديث المرفوعة فقط، وذكر البعض مع الأحاديث المرفوعة مذهب الفقهاء أيضا، وفصل البعض ذكر الأسانيد والرجال، حينما وقف البعض لدى الحاجة، ولم يذهب إلى التفصيل، وجمع بعضهم مسند كلّ صحابي في موضع واحد وترب هذه المسانيد في نظام، وبعضهم جمع هذه الذخيرة في صورة المعجم وأورد بعضهم أول حرف من متن الحديث في صورة العنوان، ورتّب بعضهم المعجم بأسماء الرواة "(11)

أهمية الاحتجاج بالحديث النبوي

وقد أجمعت الأمة على جعل ما صح من الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع الإسلامي لثقتهم فيه وعدالة ناقليه، فإذا كان هذا شأن الحديث في الدين والعبادة فقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب(12).

وقد روي البغدادي عن أبي حيان قوله: " ونعلم قطعا من غير شكّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها"(13).

وروى الجاحظ عن يونس بن حبيب قوله: " ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"(14).

وقد كان حقا أن تكون الأحاديث النبوية بعد القرآن رتبة في قوة حجيتها واهتمام النحاة باستنباط الأحكام النحوية منها فلماذا يعرضون عنها ويهدرون هذه

الثورة اللغوية التي لا تقدر بثمن؟ ولماذا يفوتون على أنفسهم فرصة دراستها وتحليلها واستقرائها لاستخراج أحكام نحوية أخرى يثرون بها العربية ويوسعونها(15)

ونال بيان الحديث النبوي التفاتة علماء العربية، فهذا الجاحظ يخصص له حيزا من العمل في آثاره " البيان والتبيين"، وأورد له وصفا، فيما بيانه: " ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا، ولا أقصد لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا.. ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم"(16).

والاستشهاد بالحديث النبوي في المجال الأدبي والبلاغي كان أوفر حظ منه في الدرس النحوي والصرفي عند علماء العربية، الذين يحتجون به في التفسير والأدب والبلاغة، يترددون في الاحتجاج به في علمي النحو والصرف.

وتتمثل أهمية الاستشهاد به في تحقيق الإقناع، وإزالة الشك، فعندما يشعر المنشئ بوجود حرج فيما يقوله ويكتبه عنالمتلقى، يدفعه ذلك إلى الاستشهاد لإزالة ذلك الشك، ورفع نسبة التصديق، والعلماء يعتمدون إلى قبول القاعدة الراسخة التي تعتمد على وفرة الشواهد وصحة روايتها.

ويحضر الشاهد في عمليات الجدل والاحتجاج التي تأججت عند المتكلمين، الذين اشتغلوا بالدفاع عن العربية ضد الشعوبية والشعوبيين، فنجد الجاحظ (ت255 هـ) يقول: " متى أخذت بيد الشعوبي فأدخلته بلاد الإعراب الخلص ومعدن الفصاحة التامة، ووقفته على شاعر مفلق، أو خطيب مصقع، علم أنّ الذي قلت هو الحق وأبصر الشاهد عينا "(17).

لماذا الخلاف في الاستشهاد؟

ومحصلة الكلام أن سيبويه لم يكن يهتم بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في استنباط الأحكام النحوية وتقريرها كاهتمامه بالقرآن وكلام العرب وكذلك هو دأب النحاة الأولين مع أنّ الحديث النبوي صدر عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو أفصح العرب، وعروبيته أفصح لفظا وأقوم معنى وهي منزهة عن اللحن أو العجمة.

وخلص محمد الخضر حسين إلى بيان أنواع الأحاديث، التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة، وهي(18):

- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى اللّه عليه وسلّم كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله "مات حتف أنفه، وقوله "الظلم ظلمات يوم القيامة" إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيئ من محاسن البيان كقوله "مأزورات غير مأجورات".

- ما روي من أقواله مما كان يتعبد أو أمر بالتعبد به، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان بها في أوقت خاصة. ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ذلك لأنّ الرواة قصدوا في هذه الأحاديث بالذات روايتها باللفظ لا بالمعنى فقط.

- الأحاديث التي رويت من طرق متعددة ولفظها واحدة فاتحادها في اللفظ مع تعدد الطرق دليل على صحتها لفظ ومعنى.

- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها اللحن وفساد اللغة كمالك بن أنس، والإمام الشافعي.

- ما روي عن رواة عرف عنهم أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد.

واستفاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين، وقرر ما يأتي(19):

أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج الحديث المدون في هذه الكتب الآنفه الذكر على الوجه الآتي:

الأحاديث المتواترة المشهورة:

- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- كتب النبي صلى اللّه عليه وسلم.
- الأحاديث المروية لبيان أنّه صلى اللّه عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد.

- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وناقش سعيد الأفغاني المسألة في كتابه «أصوله النحو»، وفنّد حجج المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي، متسائلا في قوله: "لا أدري لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال فأصبح ربع اللغة به خصيبا يقدر ما صار ربع النحو جديدا"(20).

وانتهت خديجة الحديثي إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي، وفق الشروط الموضوعة، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجا بلفظها لغرض أدبي وبلاغي مستخلصين منها القواعد(21)

ويعتبر محمود فجال أن الاستشهاد بالحديث النبوي يصبح النحو خصيبا، حيث ناقش آراء المانعين، وذهب مذهب المجيزين، وقال: "وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقا"، ثم أضاف: "وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربع النحو به خصيبا"(22).

وناقش عبد الفتاح سليم قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، ووقف عند رأي الشيخ محمد الخضر حسين، واعتبره أنّه "أولى بالقبول"(23).

ونادى عبد الفتاح سليم بنهوض رجال الحديث الشريف، والعمل على تمييز الأحاديث بعضها من بعض، داعيا إلى أن " تنهض جماعة من رجال الحديث الشريف وتتحمل تبعة تمييز الأحاديث بعضها من بعض، منا دوّن منها في الصدر الأول، وما دون في غيره، وما طعن في رجاله، وما سلم من الطعن، وما عرف في نقلته العجمة وعدم الدراية اللغوية طبعا واكتسابا، وما عرف عنه غير ذلك، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقا من أمور، وعندئذ للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث قوة وضعفا، وصحة وخطأ، فتحسم هذه المسألة التي دبّ فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة، ولا تزال حتى اليوم "(24).

وخلص سعيد الأفغاني إلى أنّ المتقدمين لو تأخر الزمن بهم إلى العهد الذي راجت فيه بين النّاس ثمرات علماء الحديث، من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه

بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تليث أن يطوقها الشك إذا وازنت بموازين فنّ الحديث العلمية الدقيقة(25).

ولتوضيح هذه الصورة النظرية فيما يخص الاحتجاج بالحديث النبوي في الدرس النقدي والبلاغي، حاولت هذه المداخلة أن تأخذ بنموذج ظهر صاحبه في وقت ازهر فيه تدوين الحديث النبوي، و نعني بذلك كتاب " البديع لابن المعتز، الذي يمثل مرحلة الصراع بين القديم والحديث.

وقفة مع كتاب البديع

وسم ابن المعتز كتابه الذي هو موضوع هذه المداخلة بـ "البديع"، وهو المصطلح الذي يظهر لأول مرة عنوانا في المؤلفات البلاغية والنقدية، في تاريخ الدرس اللغوي عند العرب.

والمتفق عليه أنّ ابن المعتز لم يقصد بمدلول مصطلح البديع بما استقرّ في تقسيمات علوم البلاغة الثلاثة المعروفة اليوم.

والدلالة اللغوية للمصطلح نجدها في المعاجم العربية تعني الشيء الجديد المحدث، ففي لسان العرب لابن منظور نجد: بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه، أنشاه وبدأه، وبدع الركية استنبطها وأحدثها، وركي بديع : حديثة الحفر، والبديع والمبدع: الشيء الذي يكون أولا، وفي التنزيل (قل ما كنت بدعا من الرسل)، أي ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسل كثير ... والبديع : المحدث العجيب، والبديع : المبدع وأبدعت الشيء اخترعته لا على مثال(26).

والبديع لغة، يقصد به الشيء الجديد المبتكر، الذي لم يكن معروفا، وهو ما يفهم من كلام ابن رشيق في عمدته، حيث ورد في كتابه ما قوله : "وأما البديع فهو الجيد وأصله في الحبال، ولذ أن يفتل الحبل جديدا، ليس من قوى حبل نقضت ثم فتلت فتلا جديدا "(27).

ويرى جميل عبد المجيد أن مصطلح "البديع" كان يستخدم في مرحلة ما قبل القرن السابع الهجري، من تاريخ تطور الفكرة البلاغية، بمعنى الجديد في بلاغة الشعر، الذي أتى به الشعراء المحدثون في العصر العباسي(28).

في حين أن هذا المصطلح كان تسمية لعلم واحد من علوم البلاغة الثلاثة وهو علم البديع، الذي عرف بعد القرن السابع الهجري على انه العلم الذي "يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقيه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة "(29).

وجاءت هذه التسمية – تسمية البديع – عندما أحسّ نقاد وبلاغيو العصر العباسي بجدة ما أتى به الشعراء المحدثون "فالشيء المبدع أو البدع، الذي لم يجر على مثال سابق، برغم أن ابن المعتز في أول كتابه البديع ينكر أن ما عناه أولئك الشعراء من ألوان البديع وما نشطو له من تصنع فيما تركوا من قصائد لم يكن من خصائصهم، التي انفردوا بها وامتازوا عن سواهم من السابقين "(30).

ومصطلح "البديع" إلى عهد ابن المعتز لم تتحدد معالمه، ولم يتفق النقاد على مدلوله، ولهذا نصب ابن المعتز نفسه، لتثبيت هذا المدلول، وحصره في تلك الأبواب الخمسة، وما أضافه إليها.

ولعل نظرة في قراءة أبواب كتابا البديع تفيد أن ابن المعتز قصد بمصطلح البديع صفات الحسن وعناصر الجمال الفني، إذ هو الآخر لا يعني بالمصطلح ما فهمه المتأخرون، وإنما أراد من خلال هذا المصطلح أن يجمع الفنون البلاغية التي بدع فيها الشعراء المحدثون، وأفرطوا في الصناعة الشعرية لهذه الألوان.

وخير دليل على أن ابن المعتز لم يقصد بمصطلح "البديع" ما استقر في الدرس البلاغي، هي الفنون البلاغية التي حملها المصطلح عنده، حيث إنّ ابن المعتز عندما تحدث عن البديع، عرض أنواعه، فجاء منها ما هو من البيان، كالاستعارة، و الطباق، والتجنيس، ورد الأعجاز على الصدور، والمذهب الكلامي، وهي من أبواب علم البديع.

ومن ثمة فان ابن المعتز بتصريحه بان بشار ومسلما و أبا نواس لم يسبقوا إلى هذا الفن، ولكنه كثر في أشعارهم، وبتصريحه أيضا أن هذا الفن كان موجودا في القرآن الكريم، وفي الشعر الجاهلي، إنما يرمي كلامه إلى شيء مهم، وهو أن الظاهرة المسماة بالبديع لم تكن ظاهرة تاريخية أو اجتماعية بديلة لما أطلق عليه الجاحظ مصطلح "البيان"، بل إنّ البديع ظاهرة فنية فردية تتعلق بإبداعات المحدثين،

في العصور كلها، دون تعريف ومعنى، وذلك أنها ليس ظاهرة لغوية بل ظاهرة أدبية(31).

والدلالة الاصطلاحية لمصطلح "البديع" عند ابن المعتز، يقصد بها الألوان الساحرة في الأسلوب، من استعارة، وتجنيس، ومطابقة، ورد الأعجاز على الصدور، والمذهب الكلامي، فتراه في آخر القسم الأول من كتاب "البديع" . يعرف المصطلح، فيقول : "البديع اسم موضوع لفنون من الشعر، يذكرها الشعراء ونقاد المتأدبين منهم، فأما العلماء باللغة والشعر القديم فلا يعرفون هذا الاسم، ولا يدرون ما هو "(32).

والفنون التي وضع لها ابن المعتز مصطلح "البديع"، هي: الاستعارة، والتجنس، والمطابقة، ورد الأعجاز على الصدور، والمذهب الكلامي، وهي الألوان البديعية التي حددها، واعتبر أنّ المحدثين قد أكثروا منها، ثم التفت في القسم الثاني من الكتاب إلى فنون أخرى، يضمها المصطلح، وسماها محاسن الكلام والشعر وهي(33): الالتفات، والاعتراض، والرجوع، وحسن الخروج، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، تجاهل العارف، والهزل الذي يراد به الجد، وحسن التضمين، والتعرض، والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، ولزوم ما لا يلزم، وحسن الابتداء.

وابن المعتز يملك ذوقا فنيا دقيقا في الحكم على أنواع البديع، وهذه الوجهة الفنية هي التي حفزته إلى تأليف كتاب "البديع" من اجل وضع حد لهذه الخصومة التي وقعت بين أنصار القديم وأنصار الحديث. ويقول فيه الصولي انه : كان يتحقق بعلم البديع تحققا ينصر دعواه فيه لسان مذكراته "(34)، وعرف بين أبناء عصره باللهج بالبديع والإحساس الدقيق في استكشاف نماذجه وبحثه عنها في الأدب العربي القديم حيث كانوا يسلمون له السبق في هذا الميدان(35).

الحديث النبوي في كتاب البديع

القارئ لكتاب "البديع" يرى أنّ حضور الأحاديث النبوية جاء متفاوتا بين الفنون البلاغية التي اختار لها ابن المعتز مصطلح البديع.

واعتمد ابن المعتز على الحجة النبوية بشكل مكثف في باب الاستعارة(36)، مقارنة مع الفنون الأخرى، وهي إشارة لطيفة لأهمية هذا المصطلح البلاغي الذي وضعه على رأس الكتاب.

ومن الأحاديث النبوية التي اعتمد عليها في شرحه لمفهوم الاستعارة نذكرها بالتسلسل وفق ماء جاءت في الكتاب، وهي:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله، كلما سمع هيعة طار إليها"(37)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ضموا ماشيتكم حتى تذهب فحمة العشاء". وقوله : "إنا لا نقبل زبد المشركين".

وكذلك من الأحاديث التي وردت في الكتاب قوله صلى الله عليه وسلم: "رب تقبل توبتي واغسل حوبتي"(38)، وقال صلى الله عليه وسلم: "غلب عليكم داء الأمم الذين من قبلكم: الحسد والبغضاء، وهي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر"

واستدل ابن المعتز في باب "التجنيس" بحديثين مشهورين، وهما قوله صلى الله عليه وسلم: "عصية عصت الله وغفار غفر الله لها"(39)، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الظلم ظلمات"(40)، وحاول من خلالهما أن يشرح الكيفية التي تكون فيها المجانسة بين تأليف الحروف، وأكد أيضا ورد هذا اللون البديعي في الحديث النبوي قبل شعر المحدثين في العصر العباسي الثاني.

ولم يستعمل ابن المعتز في باب المطابقة إلا حديثا واحدا، حاول من خلاله شرح معنى الطباق، وجاء ذلك في قوله صلى الله عليه وسلّم: "إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع"(41).

وضعف الاستشهاد بالأحاديث النبوية الذي نلاحظه في هذا الكتاب، كان ذلك أيضا في باب "ردّ العجز على الصدر"، حيث ذكر ابن المعتز حديثا واحدا، قال فيه صلى الله عليه وسلم: "من مقت نفسه فقد آمنه الله من مقته"(42)، وهو النص النبوي الذي أراد فيه ابن المعتز أن يستشهد من النوع الثالث في فن رد العجز على الصدر.

وفي المذهب الكلامي، الذي اعتبره ابن المعتز من الفنون البلاغية المدرجة تحت اسم "البديع"، لم يستشهد الرجل بأية آية أو حديث(43).

ومن الملاحظات التي ينبغي أن نقف عليها في إيراد الحجة النبوية التي استعملها ابن المعتز برهانا لإبطال زعم الشعراء المحدثين هو غياب التعليقات على هذه الأحاديث، وظهرت حجيتها فقط من خلال الترتيب الذي عمد إليه صاحب البديع، عندما أراد أن يبيّن للمحدثين من أنّ البديع الذين تدعون الأسبقية إليه موجود في كلام المتقدمين.

أهمية الحديث المشهور في قضايا الصراع الأدبي والنقدي

واللافت للانتباه في موضوع هذه المداخلة بأنّ ابن المعتز استدل بالأحاديث المشهور في إثبات أسبقية المتقدمين إلى البديع، وجاء ذلك في قول ابن المعتز: "وقد أسقطنا من كتابنا هذا أسانيد الأحاديث: عن رسول الله صلى الله عليه و أله وعن أصحابه، إذ كان من التكثير، ولم نذكر إلا حديثا مشهور"(44).

وعبارته "ولم نذكر إلا حديثا مشهورا"، هي ردّ واضح على المحدثين، الذين قد يتحججوا بمشكلة تدوين الحديث، أو التشكيك في روايته، غير أنّه يقوله "حديثا مشهورا"، وهو في حقيقة أمره حجة دامغة، على ورود الاستعارة و الفنون البديعية عند المتقدمين، قبل أن يظهر الشعراء المحدثون ويدّعون زعم الأسبقية إلى البديع. خصوصا وأنّ الحديث المشهور الذي يريده ابن المعتز هو الذي اشتهر بين العلماء وأدرج ضمن الأحاديث الصحيحة والمقبولة، كما وضحنا ذلك في الورقات السابقة عن موضوع " الأحاديث المشهورة عند علماء الحديث.

ولأجل لذلك نتعرف على المفهوم عند المختصين من علماء الحديث، لإظهار دعوى ابن المعتز في الاعتماد عليه، من أجل إبطال زعم المحدثين الذين ادّعوا أنّهم أصحاب البديع.

وتعني مفردة "المشهور" في اللغة بالشهرة ووضوح الأمر وظهور والشيء(45).

أما في الاصطلاح، فهو عند ابن الصلاح، الحديث الذي يرويه أكثر من ثلاثة، ما لم يبلغ حد التواتر(46).

وقال في حقه البيقوني: "مشهور مروي فوق ثلاثة"(47).

ويعني هذا الكلام بأنّ الحديث المشهور هو ما يرويه أكثر من ثلاثة ولو في طبقة واحدة من طبقات السند، ثم لا يقل العدد إلى ثلاثة فما دون في باقي الطبقات، لأنّه يصير بذلك عزيزا.

ويعرف السيوطي الحديث المشهور، فيقول: "فالحديث المشهور هو ما له طرق محصورة بأكثر من إثنين، إذ أنّ أقلّ ما تثبت به الشهرة ثلاثة"، مفرقا في ذلك بين الأحاديث المشهورة والأحاديث المشتهرة"(48).

ويأتي الحديث المشهور على نوعين:

(أ) ما اشتهر عند العامة (ب) ما اشتهر عند أهل العلم.

والذي يعني لأن يكون دليلا في الاستشهاد والاحتجاج هو النوع الثاني- أي الذين اشتهر عند العلماء- وإن لم يكن له إسناد، بحم أن أصله يكون من قبوله والأخذ به من طرف العلماء. وكانت مسألة الاحتجاج بالحديث المشهور بين العلماء فيها خلاف عند العلماء، والقبول به يكون إن لم يخالف ظهار النصّ، أما إن خالف ظاهر النص فهو مردود(49).

واعتماد ابن المعتز على الأحاديث المشهورة له أهميته في الردّ على خصومه، الذين جادلوه في قضية البديع، وادعوا امتياز السبق، ولأجل ذلك حاول صاحب كتاب "البديع" أن يعتمد على تقنيات يحقق من خلالها الإقناع، ويكسب معركة الجدل، التي دارت بين المتقدمين والمحدثين في العصر العباسي الثاني .

ولعل من هذه التقنيات التي نراها، اعتماده على الحديث المشهور، الذي " له قداسية في نفوس السامعين، وذلك عائد أيضا إلى هيمنة الإسلام على الحياة في جوانبها كلها، حتى كان النّاس إذا سمعوا قولا منسوبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لانت قلوبهم، وأصغت مسامعهم، وفاضت في بعض الأحيان مدامعهم، وانقدوا لذلك طائعين، ولم يجرؤ أحد منهم مهما كان شأنه على ردّ كلام من يحدثهم"(50).

ومن جهة أخرى فإنّ الأحاديث المشهورة "تمثل لنا عقلية الناس وطريقة تفكيرهم سواء أكان هذا الحديث الدائر المشتهر صحيحا اختاروه من بين الأحاديث أم كان موضوعا قبلوا أن يردده على ألسنتهم، شأنهم شأن الأمثال"(51).

خلاصة البحث

ويستنتج مما تقدم أنّ الشاهد النبوي كان حاضرا في مسيرة النقد الأدبي، حيث رأينا كيف اعتمد عبد الله ابن المعتز على الحجة النبوية في إسكات خصومه، من أجل أن يثبت بالدليل حضور الفنون البديعية في كلام المتقدمين، الذين سبقوا في الظهر العصر العباسي الثاني، حيث ومن خلال الأحاديث النبوي وشواهد أخرى من القرآن والشعر القديم استطاع ابن المعتز أن يثبت فضل السبق في قضية البديع عند المتقدمين.

ومما يلاحظ أيضا اعتماد الرجل على الأحاديث المشهورة، التي كانت حاضرة في الصراع النقدي حول الظاهرة البديعية، وهو كلام يؤكد درجة الوعي في الاعتماد على السنة النبوية في قضايا الدرس النقدي والبلاغي.

غير أن ذلك لا ينفي ضعف الاستشهاد في هذه المرحلة التاريخية من مسيرة تكون الدرس الوعي النقدي عند العرب، وهو ضعف له أسبابه، إذا ما تأكد أمامنا بأنّ كتاب "البديع" ظهر في مرحلة بدأ الوعي في تدوين الأحاديث النبوية وتمييزها.

وما يلفت النظر إليه أنّ الاعتماد على الأحاديث المشهورة كان له دورا هاما، الذي يبحث عن إحضار الحجة الدامغة، التي تسقط زعم شعراء العصر العباسي الثاني.

الهوامش

1. جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، ، تح عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1998، ص 74 .
2. ابن منظور: لسان العرب، أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص38 مادة (ح ج ج) .
3. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، ط2، ج1، ص 106و107.
4. ابن منظور: لسان العرب، ج3، 45 (حجج).
5. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ت شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر ، بيروت، ط1، 1994، ص250 (حجّ).
6. علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1997، ص112 (الحجة).
7. الجويني إمام الحرمين: الكافية في الجدل، ت: د. فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1979، ص48.
8. أبو البقاء الكفوي: الكليات، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، الرسالة ناشرون، بيروت، ط2، 1997، ص440 (الجدل).
9. عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ت: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط1، 1991، ص87.
10. ينظر، محمد إسماعيل السلفي: حجية الحديث النبوي (مجموع مقالات نفيسة في الدفاع عن السنة الشريفة)، شركة غراس، الكويت، ط1، 2007، ص72 وما بعدها.
11. ينظر، المصدر السابق، ص 73.
12. الأفغاني سعيد: في أصول النحو، ص 46.
13. البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، الطبعة السلفية، القاهرة، 1348هـ، ج1 ص41
14. الحاجظ عمر بن بحر: البيان والتبيين، دار الفكر بيروت، دت، ج2، ص 18.
15. بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر، ص 52.
16. البيان والتبيين، ج2، ص17و18.
17. البيان والتبيين ج3، ص 28
18. محمد الخضر حسين: دراسات في اللغة العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1960، ص 45.

19. إميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2، 2012 ،ص 123 .
20. سعيد الأفغاني: أصول النحو ص53.
21. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1981، ص 427.
22. محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أبها الأدبي، ط1، 1984، ص 341و314.
23. عبد الفتاح سليم: المعيار في التخطئة والتصويب، دراسة تطبيقية، دار المعارف، مصر، ط1، 1991، ص 110.
24. المصدر نفسه، ص 110و111.
25. سعيد الأفغاني: أصول النحو، ص49.
26. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثامن، ص 6 مادة (بدع).
27. ابن رشيق القيرواني: العمدة، ج1، ص219.
28. جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 13.
29. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ج6، ص4.
30. أحمد خليل: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968، ص118.
31. سعد شلبي: ابن المعتز صورة لعصره، ص 119.
32. عبد الله ابن المعتز: البديع، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل بيروت، ط1، 1990، ص151.
33. ينظر، المصدر نفسه، ص152.
34. إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الشروق، عمان، ط2، 1993، ص110 .
35. المرجع نفسه، ص 110.
36. ابن المعتز: البديع، ص77.
37. النبسابوري أبو عبد الله الحاكم: المستدرك على الصحيحين، مطبعة دار الحرمين، ط1، 1997، ج4، ص613.
38. أحمد بن حنبل: المسند، شرحه أحمد محمد شاكر، ط1، 1995، ج2، ص479، رقم1997.
39. صحيح مسلم، شرح النووي، مطبعة المصرية الأزهر، ط1، 1930، ج5، ص177، كتاب الصلاة.

40. المصدر نفسه، ج16 ، ص134 ، كتاب البر والصلة والآداب.
41. علاء لدين الهندي:كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تح بكري حيان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1985 ، ج3،ص205.
42. المصدر نفسه، رقم 8752.
43. ابن المعتز: البديع، ص 147.
44. ابن المعتز: البديع، ص 76.
45. لسان العرب مادة شهر.
46. ابن الصلاح: علوم الحديث: ج4، ص 376.
47. أبو عبد المحسن درّار الجزائري: تحنيك المبتدئ بشرح منظومة البيقوني،ت: عبد الغفور عبد الحقّ البلوشي دار الإمام مالك،ص 52).
48. السيوطي جلال الدين: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، ت: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، ص9.
49. محمد بن صالح العثيمين: شرح البيقونية في مصطلح الحديث، تح أبو عبد الله رسيد بن عباس الجليمي، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002، ص69و70.
50. جلال الدين السيوطي: الدرر المنتثرة ص 5.
51. محقق الدرر المنتثرة ص 6.

المصادر والمراجع

1. جار الله الزمخشري: أساس البلاغة، ، تح عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1998 .
2. ابن منظور: لسان العرب، أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
3. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، ط2، ج1.
4. ابن فارس:معجم مقاييس اللغة، ت شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر ، بيروت، ط1، 1994.
5. علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1997،
6. الجويني إمام الحرمين: الكافية في الجدل، ت: د. فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1979.
7. أبو البقاء الكفوي: الكليات، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، الرسالة ناشرون، بيروت، ط2، 1997.

8. عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ت: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط1، 1991.
9. محمد إسماعيل السلفي: حجية الحديث النبوي (مجموع مقالات نفيسة في الدفاع عن السنة الشريفة)، شركة غراس، الكويت، ط1، 2007.
10. الأفغاني سعيد: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1994 .
11. البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، الطبعة السلفية، القاهرة، 1348هـ،
12. الحاجظ عمر بن بحر: البيان والتبيين، دار الفكر بيروت، دت،
13. بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر.
14. محمد الخضر حسين: دراسات في اللغة العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1960،
15. إميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2، 2012
16. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1981، ص 427.
17. محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، نادي أبها الأدبي، ط1، 1984، ص 314و341
18. عبد الفتاح سليم: المعيار في التخطئة والتصويب، دراسة تطبيقية، دار المعارف، مصر، ط1، 1991
19. ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد دار الطلائع، القاهرة، 2009 .
20. جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
21. الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993.
22. أحمد خليل: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968.
23. سعد شلبي: ابن المعتز صورة لعصره، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، د.ت .
24. رعبد الله ابن المعتز: البديع، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل بيروت، ط1، 1990.
25. إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الشروق، عمان، ط2، 1993.
26. النبسابوري أبو عبد الله الحاكم: المستدرك على الصحيحين، مطبعة دار الحرمين، ط1، 1997.
27. أحمد بن حنبل: المسند، شرحه أحمد محمد شاكر، ط1، 1995.
28. صحيح مسلم، شرح النووي، مطبعة المصرية الأزهر، ط1، 1930.

29. علاء لدين الهندي:كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تح بكري حيان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1985.

30. أبو عبد المحسن درّار الجزائري: تحنيك المبتدئ بشرح منظومة البيقوني،ت: عبد الغفور عبد الحقّ البلوشي دار الإمام مالك.

31. السيوطي جلال الدين: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، ت: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، السعودية.

32. محمد بن صالح العثيمين: شرح البيقونية في مصطلح الحديث، تح أبو عبد الله رشيد بن عباس الجليمي، دار الإمام مالك، الجزائر، 2002.